الفصل التاسع

التفكك الأسرى

١ – مقدمة .
٢ – الارتفاع فى معدل الطلاق .
٣ – التعرض للطلاق .
٤ – الزواج وعلاقته بالتوافق الجنسى .
٥ – الطلاق والأدوار الجنسية .
٦ – التكيف لحالات الموت والطلاق .
٧ – الأطفال وتفكك الأسرة .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل التاسع

التفكك الأسرى*

١ – مقدمة :

يمثل التفكك الأسرى موضوعا تتعدد فيه الآراء وتختلف ، فلا يوجد من بيننا من استطاع أن يفلت من واحدة أو أخرى من صوره المتعددة ، ولما ينطوى عليه كذلك من شكل درامى يضم فى حناياه اختيارات قاسية وتجارب شخصية اليمة ، فكلنا سيموت يوما ويخلف موته فراغا وخللا فى نسق الأسرة والأدوار المناطة بها ، والكثيرون منا تعرضوا لخبرة الطلاق بأنفسهم أو كانوا ضحية لها على نحو ما . أما الذين لم يلمسوا هذه الخبرة فإنهم يعلمون علم اليقين أن بيوتهم متماسكة ظاهريا فحسب وقد تضم بين جدرانها أناسا يشعرون بالغربة والاغتراب برغم التلاصق فى المكان .

ويمكن تعريف التفكك الأسرى باعتباره « انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها فى القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب » . وبناء على هذا التعريف يمكننا أن نحدد الأنماط الرئيسية للتفكك الأسرى على النحو التالى :

١ – عدم اكتمال الوحدة الأسرية ، وهى تضم فيما تضم تغيب الأب – الزوج عن الأسرة ، ومن هنا فإن الواجبات التى يضطلع بها والتى رسمها له المجتمع ليست قائمة . وبالإضافة لذلك فإنه يوجد على الأقل واحد من مصادر اللاشرعية يتمثل فى اخفاق أعضاء الأسرة التى ينتمى إليها كل من الزوجين فى أداء التزامات أدوارهم تجاه الأسرة وفى ممارسة الضبط الاجتماعى عليها .

٢ – الانفصال والطلاق والهجر . وهنا يحدث التفكك بسبب قرار أحد طرفى العلاقة الزواجية أو كليهما ترك الآخر ومن ثم يتوقف أداؤها للالتزامات المترتبة على دوريهما كزوجين .

٣ – الحالة التى يعيش فيها أفراد الأسرة سويا ولكن مع تناقص الاتصال أو التفاعل فيما بينها وبالذات فى حالة اخفاق كل منهما فى دعم الآخر عاطفيا .

---

* نقلا عن المصدر التالى :

Willian Goode, The Family, New york, 1964.

٤ – الغياب غير المتعمد لأحد الزوجين . فقد تتعرض بعض الأسر للتفكك بسبب وفاة أحد الزوجين أو الحكم عليه بالسجن أو الابتعاد عن الأسرة بسبب الحروب أو حدوث كساد أو بعض مظاهر الكوارث الأخرى .

٥ – الكوارث الداخلية التي تؤدى إلى اخفاق « غير متعمد » فى أداء الأدوار ، إذ قد تنطوى الكوارث التي تحدث فى إطار الأسرة على كثير من الأمراض العقلية أو الجسدية أو اختلال التوازن العاطفى . فالطفل قد يولد وبه مرض عقلى أو قد يصاب الطفل أو أحد الأبوين بمرض عصبى ، كما أن الإصابة بأمراض جسيمة خطيرةومزمنة يؤدى إلى الفشل التام فى أداء الدور الذى كان منوطا بالشخص المصاب بالمرض .

وسنركز فى مناقشتنا التالية على عاملين أكثر من غيرهما ألا وهما الوفاة والطلاق . وان كان هذالا يعنى اغفال العوامل الأخرى . ولا شك أن معالجة مفصلة للموضوع سوف تأخذ كل تلك العوامل فى الاعتبار* . كما أننا أشرنا فى موضع سابق من هذا الكتاب إلى موضوع اللاشرعية مثلا من حيث علاقته بالفشل فى أداء الدور وان كانت إشارتنا جاءت عابرة بعض الشىء .

ولا شك أن نظرة على هذا المدى الواسع من العمليات والأحداث كفيلة بأن توحى لنا بأن كل فرد يعرف على الأقل واحدة أو أخرى من صور التفكك الأسرى أو يعانى منها . ونلاحظ أيضا أن المجتمع ككل يكون أكثر اهتماما ببعض حالات التفكك دون البعض الآخر . ويبذل الجهد فى سبيل وضع حلول لها . وعلى سبيل المثال فإن المجتمع قد يكون أكثر اهتماما وانزعاجا من وجود معدل معين من اللاشرعية فى المجتمع ، وفى نفس الوقت نستطيع ملاحظة تزايد المؤسسات الاجتماعية التى نهضت وقامت فى المجتمع استجابة للأثر الضار الذى يسببه التخلف العقلى أو المرض النفسى على بناء الأدوار الذى تضطلع به الأسرة . واحدث هذه المؤسسات فى تقديم العون المهنى كمحاولة لحل هذه المشكلة . ونلاحظ فى الوقت ذاته أن المؤسسات الرسمية فى المجتمع لم توجه قدرا من الاهتمام نحو ضعف التفاعل الداخلى فى الأسرة ، ولم توجد بعد الإجراءات أو الأساليب التى تتبناها مؤسسات خارجية للتدخل فى علاج مثل هذه الحالة .

---

* انظر دراسة شاملة باللغة العربية تناول موضوع التفكك الاسرى بالتفصيل ، وهى عبارة عن ترجمة لدراسة وليام جود حول الموضوع أعدها الدكتور السيد الحسينى عن المصدر التالى :

William J. Goode. «family Disorganixation» in Merton, R, Nisbet, R, Contemporary Social problems: An Introduction to the Sociology of Deviant Behavior and Social Disorganizations, Horcourt Brace., N. Y., 1961, pp 390 - 459.

ومنشور فى الفصل السادس من : علياء شكرى وآخرون :

« قراءات فى الاسرة ومشكلاتها » ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ومابعدها .

ومن الأمور التى ما نزال نجهلها حتى الآن نسبة وجود كل شكل من أشكال التفكك الأسرى . وباستثناء حالتى الطلاق والوفاة نقف عاجزين عن التعرف على عدد الأسر التى عانت أو تعانى من واحدة أو أكثر من الصعوبات الناجمة عن التفكك الأسرى أو المسببة له . وحتى إذا أظهر المجتمع معدلا عاليا لنمط معين من أنماط التفكك الأسرى فإن هذا لا يعنى وجود انهيار فى النسق الأسرى أو حتى مجرد تغير . وللتدليل على ذلك فقد اتضح وجود ارتفاع كبير فى معدل الطلاق فى اليابان أثناء الفترة الأولى من حكم أباطرة الميجى بعد سنة ١٨٦٨ . وكان الحال على نفس المنوال فى الدول العربية فى نفس الفترة ، وعلى كل حال فقد شهدت كل من هاتين الحضارتين العظميين معدلات طلاق عالية فى عصور سابقة على العصر الحاضر ، ولم يهدد ذلك وجود النسق الأسرى أو يغيره تغييرا جذريا .

وعادة ما تؤدى التغيرات الكبيرة التى تطرأ على الانساق الأسرية إلى زيادة فى الاخفاق فى أداء الأدوار الأسرية بسبب ما تدخله من قيم جديدة على الأسرة . وطالما أن بعض الناس يقبلون هذه القيم الجديدة على حين يعارضها البعض الآخر فإنه يظهر قدر كبير من عدم الاتفاق على كنه الالتزامات التى تناط بكل دور فى نطاق الأسرة . ويصبح من المحتم أن يظهر بعض الناس وقد فشلوا ، أو حكم عليهم بالفشل ، فى أداء الأدوار التى يجب عليهم أن يؤدوها طبقا للمعايير القديمة أو الجديدة على السواء .

وقد ينظر البعض إلى الطلاق باعتباره سوء حظ شخصى يصيب أحد طرفى العلاقة الزواجية أو كليهما ، ولكن يجب النظر إليه فى نفس الوقت باعتباره ابتكارا اجتماعيا يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التى قد تنجم عن الزواج ويصعب تفاديها بأى وسيلة أخرى . والطلاق مسموح به فى كل مجتمعات الدنيا تقريبا ، بل إننا نلاحظ أن معدلات الطلاق ترتفع بين الشعوب البدائية بصورة أكثر من تلك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وعلاوة على ذلك فإن بعض الدول قد شهدت معدلات طلاق أعلى من تلك التى وجدت فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترات زمنية معينة كما كان الحال فى اليابان فى الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩١٩ ، وفى الجزائر فى الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩٤٠ وفى مصر فى الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٤

بيد أنه على الرغم من شيوع الطلاق فى كثير من المجتمعات فإنه يعبر عن درجة من العداء بين الزوجين وتحطيم للروابط التى وجدت يوما بين أسرتين من خلال زواج ابنائهما . والطلاق يؤدى لا محالة ، إلى وجود مشكلات تكيف خطيرة لكل من البالغين والأطفال الذين يعنيهم أمر

الطلاق ، ويتبع ذلك أنه حتى فى تلك المجتمعات التى تشهد معدلات طلاق مرتفعة فإنه لا يوجد قدر كبير من الرضا عن الطلاق . وبدلا من ذلك فإنه يوجد عدد من الإجراءات أو الميكانزمات التى تستخدم بحيث تقلل من معدلات الطلاق ، ولولاها لارتفعت هذه المعدلات إلى درجات خياليةوخطيرة . ويتوقف على درجة نجاح هذه الميكانزمات ارتفاع أو انخفاض فى معدلات الطلاق فى المجتمع .

ومن الأنماط الشائعة التى لاحظناها سابقا تلك التى تتمثل فى إصرار أسرة الزوج أو الزوجة على اختيار شريك الحياة من نفس الطبقة التى ينتمى إليها الطرف الآخر بحيث يوجد تماثل فى العادات والمعايير مما يقلل من احتمالات حدوث توترات فى الحياة الزوجية مستقبلا .

وثانيا ، تعتبر كثير من المجتمعات أن هناك أشكالا معينة من المشاكل والصعوبات التى لا ترقى إلى الأهمية التى قد تتخذ ذريعة لحدوث الطلاق . ومن نافلة القول الإشارة إلى أن ما يعتبر هاما فى مجتمع قد يعتبر قليل الأهمية أو تافها فى مجتمع آخر ، وهكذا . وعلى سبيل المثال فإن عدم الاحترام الذى كانت تبديه الزوجة إزاء أقارب زوجها المسنين كان يعتبر مبررا معقولا لحدوث الطلاق فى الصين القديمة . هذا ، ومن الناحية الأخرى فإنه على الرغم من أن المجتمعات الغربية تحث الأزواج والزوجات على احترام آباء وأمهات الطرف الآخر فى العلاقة الزوجية فإنه لا يوجد مجتمع غربى يصر على توقير هؤلاء بشكل استثنائى . وهناك بعض المضايقات التى تحدد اجتماعيا باعتبارها مرتبطة بالجنس ومن ثم فإنها لا تؤخذ مأخذ الجدية . وعلى سبيل المثال فإن الأزواج فى الولايات المتحدة يضجون عادة بالشكوى من إسراف زوجاتهم فى الانفاق على ملابسهن وكذلك عدم قدرتهن على الامساك بميزانية البيت علاوة على عدم الالتزام بالمواعيد ، وكلها تعتبر سمات مرتبطة بطبيعة المرأة ومن ثم فإنها لا تعتبر مبررات لحدوث الطلاق بين الزوجين .

ومن الأنماط الأخرى التى تستخدم للتقليل من الآثار التى تترتب على التوترات والتعاسة الزواجية ، عدم المبالغة فى التوقعات المترتبة على الحياة الزوجية فى المستقبل . ففى المجتمعات الغربية عادة ما ينظر الشبان إلى الزواج نظرة رومانسية وردية اللون ، ثم يفاجأون بخيبة الأمل التى تصيبهم عندما يجدون أن الزواج يمكن أن يكون كئيبا ومملا ، بل إنه قد يصبح بالنسبة لهم بؤسا خالصا . وعلى كل حال فإن كافة المجتمعات تلقن الصغار دروسا مفادها أنه لا يجب عليهم أن يتوقعوا السعادة الكاملة من الزواج ، بقدر ما ينبغى أن يكون منتهى مرادهم الحصول على احترام الزوجة والتزامها بالقيام بمهام أسرية محددة يرسمها لها المجتمع .

وقد سبق أن ذكرنا أحد أساليب تفادى التوترات الزوجية فى المجتمعات الزراعية أو الرعوية

والمتمثل فى عدم التركيز على العلاقة بين الزوجين بل الاهتمام أكثر بالأسرة الممتدة أو البدنة أو العشيرة . ويستتبع هذا أنه حتى إذا وجد الزوجان صعوبة فى الاستمرار فى علاقتهما الزواجية فإن هذا لا يعتبر شيئا هاما ، طالما كانا يقومان بالتزاماتهما تجاه العائلة الأكبر على نحو مرض ، كما يقومان بواجبهما كأبوين تجاه الأبناء .

ويتضح لنا أن المجتمعات تختلف فيما بينها فى درجة استعمال هذه الوسائل لابعاد شبح التوتر والطلاق عن الأسرة . كما أن المجتمعات تختلف فيما بينها كذلك فيما يتعلق بتحديد عدد من النقاط منها :

١ – قدر المتاعب التى يجب على كل من الطرفين أن يحتملها وكذلك حدود تسامحه قبل البحث عن حل رسمى للمشكلة الزوجية التى تهدد كيان الأسرة .

٢ – طبيعة الحلول المسموح بها للتخلص من هذه المتاعب أو وضع حد لها . لقد عرف عن الأزواج والزوجات فى المجتمع الأمريكى ابان القرن التاسع عشر رغبتهم فى إبداء قدر كبير من التسامح إزاء المشكلات التى كانوا يواجهونها قبل التفكير فى اللجوء إلى الطلاق كحل لها ، وهو أمر غير شائع اليوم بين أحفادهم .

وتبيح بعض المجتمعات الغربية (مثل أسبانيا وإيرلندا وإيطاليا والبرازيل) الانفصال الرسمى فقط كحل للعداوة التى قد توجد بين الزوجين ، وعلى ذلك لا يبحث أى من الزوجين عن شريك آخر للحياة . ويشيع الانفصال بصورة أكبر فى كل من البرازيل وإيطاليا . وفى عام ١٩٥٥ اقترح نائب إيطالى فى خطاب له فى البرلمان بعض الأسس التى يمكن بناء عليها اللجوء إلى الطلاق كحل للمشاكل الزوجية . وأكد فى سياق خطابه أن حوالى ٤٠,٠٠٠ من الأزواج قد انفصلوا عن بعضهم البعض بشكل رسمى أو ودى .

٢ – الارتفاع فى معدل الطلاق :

على الرغم من التعاسة الشخصية الناجمة عن الطلاق والادانة الواسعة التى يجابه بها فقد شهدت معدلات الطلاق تزايدا مستمرا فى كافة الدولة الغربية ، التى شهدت معظمها معدلا أسرع بكثير من المعدل الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أخذ المعدل فى الزيادة منذ حوالى ١٠٠ سنة تقريبا . وربما كان العامل الأكثر أهمية هو انخفاض نسبة عدم الموافقة على الطلاق فى حد ذاته . ويمكن القول دون تردد أنه منذ ٥٠ سنة مضت كان من يرغب فى الطلاق أو يقدم عليه يجد نفسه وقد فقد قدرا كبيرا من اعتباره فى الدائرة الاجتماعية المحيطة به هذا إذا لم يتم

استبعاده وعزله بشكل نهائى . وثانيا نجد أن هناك تغيرات قد طرأت بالنسبة للبدائل المتاحة أمام المطلقات . إذ لما كان هناك عدد كبير من المطلقين فإنه لا يستبعد وجود رجل مر بتجربة الطلاق ولا يجد لديه مانعا من الزواج بامرأة أخرى مطلقة ، وهو عندما يقرر ذلك فإنه يجد واحدة يمكنه الزواج منها . وهناك نسبة تتراوح بين ٨٥ ٪ و ٩٠ ٪ من المطلقين ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٠ سنة تعيد تجربة الزواج مرة ثانية . وعلاوة على ذلك فإن قلة قليلة فقط هى التى تعمل فى الزراعة . فإن الخدمات التى كان يقوم بها الزوج للأسرة أصبح من الممكن الحصول عليها الآن من المتخصصين لقاء أجر معين . وأصبح من الممكن للمرأة المطلقة أن تستغنى عن خدمات الآخرين حتى ولو كان الأجر الذى تتقاضاه يقل عن ذلك الذى يحصل عليه الرجل . كما أن الضغوط التى كان يمارسها الأقارب والأصدقاء فى الماضى للإبقاء على العلاقات الزوجية بين الزوجين أخذت تضعف ولم تعد قوية كما كان الحال عليه منذ خمسين عاما مضت .

ويوضح الجدول (رقم ٤) الارتفاع الذى طرأ على معدلات الطلاق فى مجموعة الدول الغربية .

٣ – التعرض للطلاق :

وعند التعرض لهذه النقطة يمكن أن يثور السؤال الثانى : من هم الأزواج الأكثر من غيرهم تعرضا للطلاق ؟ ولو كان القرار بالطلاق يمثل دالة لتعرض الزوجين للطلاق بما فى ذلك البدائل المتاحة لعلاقاتهما القائمة سواء كانت سلبية أم إيجابية وكذلك الضغوط والضغوط المقابلة التى تواجههما من جانب الأقارب والأصدقاء ، فإنه قد يحق لنا أن نتوقع أن أناسا معينين ممن يحتلون مواقع اجتماعية معينة أكثر تعرضا من غيرهم للطلاق . إن هؤلاء قد يكونون تلقوا تنشئة اجتماعية مختلفة أو ينتمون إلى طوائف دينية متباينة أو لديهم توقعات مختلفة بالنسبة للهدف النهائى من الزواج علاوة على التقييم الأخلاقى للطلاق . وكل هذه العوامل تؤثر على الميل الذى يبديه طرفا العلاقة أو أحدهما نحو الطلاق .

وعلى سبيل المثال فقد ذكرنا آنفا أن معدل الطلاق يكون أعلى فى المجتمعات ذات النسب الأمومى حيث ينخفض مستوى التوافق الزوجى بين الأزواج الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية غير متماثلة ، وحيث تزيد معدلات الطلاق كلما انخفض المستوى الاجتماعى الاقتصادى للزوجين . وننتقل فيما يلى إلى دراسة الفروق الأخرى فى موضوع التعرض للطلاق .

جدول رقم (٤)

معدلات الطلاق فى الفترة من ١٩١٠ – ١٩٥٦ فى بعض البلاد الغربية

الدولة	عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ زيجة	
	عام ١٩١٠	عام ١٩٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧,٤	٢٤٦,٢
المانيا	٣٠,٢	٨٩,٢
انجلترا وويلز	٢,٢ (١٩١١)	٧٤,٤
استراليا	١٢,٩	٩٠,٤
فرنسا	٤٦,٣	١٠٠,٥
السويد	١٨,٤	١٧٥,٤ *

حيث يلاحظ ارتفاع نسب الطلاق بين ملاك الأراضى الزراعية فى المجتمعات التى تعتمد على الزراعة فى الغرب بالقياس إلى عمال الزراعة ، كما تلاحظ نزعة محافظة تجاه الطلاق بين سكان الريف بوجه عام فى المجتمعات الغربية عند مقارنتهم بسكان الحضر . ولم يكن هذا التباين يمثل أمرا ذا بال أو مغزى فى الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن معدل الطلاق كان مرتفعا فى القطاع الريفى فى اليابان والدول العربية . ويمكن ارجاع ذلك إلى أن معظم سكان الريف من المتمسين للشرائع الدنيا لا يعتبرون الطلاق مأساة أو أنه حدث يستلفت الأنظار . وهكذا فإن ظهور نسق العائلة الزواجية الحديث برغم كونه هشا ضعيف البنيان إلا أنه قد يؤدى إلى تقليل معدلات الطلاق بين سكان الريف .

---

* البيانات الواردة فى هذا الجدول مستقاة من مصادر رسمية . أما النسبة بين عدد المطلقين فى سنة معينة وعدد الزيجات فى سنة ما فأنها لا تشير بالطبع الى التغيرات التى تحدث فى معدلات الطلاق . ومن الواضح أن عدد المطلقين فى سنة معينة لايمثلون نفس السنة التى تزوجت فى العام ذاته هذا ومن ناحية أخرى فان الرقم الاكثر دقة والمتمثل فى عدد المطلقين فى كل سنة لكل ١٠٠٠ من الزيجات القائمة غير متاح الا بالنسبة لعدد محدود من الدول ، وعندما ترتفع نسبة الطلاق فان عدد المطلقين فى سنة معينة يأتون فى غالبيتهم من زيجات تمت معظمها فى عقد سابق . هكذا فان نسبة حالات الطلاق الى حالات زيجات تمت معظمها فى عقد سابق .. وهكذا فان نسبة حالات الطلاق الى حالات الزواج فى سنة معينة تقلل من القيمة الحقيقية لاحتمالات حدوث طلاق بين هذه الزيجات .

ونجد علاوة على هذا فى الولايات المتحدة تباينا فى معدل الطلاق تبعا للانتماء الدينى . وأيا كان الحال فإنه من غير اليسير قياس درجة تعرض الأشخاص للطلاق بناء على انتماءاتهم الدينية ، ومن ثم فإننا نفتقر والحال كذلك إلى البيانات الأساسية التى يمكن أن تتركز عليها الدراسة . هذا ومن ناحية أخرى فقد قامت بعض الهيئات الدينية كما قام بعض العلماء الاجتماعيين بإجراء مسوح فى مناطق مختلفة لدراسة العلاقة بين الطلاق والانتماء الدينى .

ونتيجة لتلك الدراسات المسحية يمكننا عرض بعض النتائج المتعلقة بالارتباط بين الطلاق والانتماء الدينى فى الولايات المتحدة الأمريكية . وإن كان ينبغى لتأكيد منذ البداية على أن هذه الدراسات لا تتعرض لمدى عمق إيمان الناس بل تربط فحسب بين الحالة الزواجية أو الطلاق وبين الانتماء الدينى ويمكن تلخيص هذه النتائج على النحو التالى :

ترتفع نسبة الطلاق بين اليهود مثلهم مثل باقى سكان المجتمع ، وإن كانت دراستان قد أكدتا على تناقص الميل نحو الطلاق عندما يكون الزوجان يهوديين وتظهر نفس النتيجة بالنسبة للزوجين الكاثوليكيين .

ومن بين ثلثى حالات الهجر الجديدة فى فيلادلفيا كان أحد الطرفين أو كلاهما ينتمى إلى الديانة الكاثوليكية مما يوحى بغلبة الديانة الكاثوليكية بالنسبة لحالات الهجر .

ويمكن القول بوجه عام بأنه عندما يكون الزوجان منتمين لنفس الكنيسة تقل نسبة ميلها للطلاق ، وعندما يكون الزوجان من نفس الديانة فإنه تظهر تباينات طفيفة أو تنعدم مثل هذه التباينات بالنسبة للمعدلات بين اليهود والبروتستانت أو الكاثوليك كما أوضحت ذلك ثلاث دراسات تيسر لنا الاطلاع على نتائجها . كما أظهرت بعض النتائج أن الزواج بين الكاثوليك يمكن أن ينتهى بالطلاق بنسبة ٥٠ ٪ أو ٦٦,٦٦ ٪ تقريبا ويتساوى فى ذلك البروتستانت مع الكاثوليك .

أما الأفراد الذين لا ينتمون إلى ديانة معينة فى الولايات المتحدة فإنه ترتفع بينهم معدلات الطلاق بشكل مرتفع للغاية ويليهم فى ذلك المتزوجون من ديانات مختلفة (كزواج مسيحية من مسلم مثلا) . ويرى بعض المحللين أن نسبة الطلاق تصل إلى أعلى معدلاتها فى حالات الزواج المختلط عندما يكون الزواج كاثوليكيا والزوجة بروتستانتية . وكما سبق ولاحظنا فإن الزيجات التى تعقد بين الكاثوليك والبروتستانت تبدو الآن أكثر شيوعا بحيث تصل إلى نسبة تتراوح بين ٥ ٪ و ٥٠ ٪ للزيجات المتضمنة كاثوليك فى أقاليم مختلفة فى الولايات المتحدة .

ويجب أن يكون واضحا لنا منذ البداية العوامل الاجتماعية التى قد تؤدى إلى مثل هذه التباينات الظاهرة :.

أولا : تختلف الكنائس فى مدى معارضتها للطلاق ، وان كان مجرد عضوية كنيسة معينة لا يحدد وحده ما إذا كان زوجان يميلان للطلاق أم لا . وكما سبق القول فإن هناك عوامل أخرى بخلاف ميل الزوجين أو أحدهما إلى مساندة الطلاق أو الوقوف ضده مما يجب أخذها فى الاعتبار . أضف إلى هذا أن معدل التفكك الاختيارى للعلاقة الزوجية ، والذى نقصد به كافة أشكال التنازل الاختيارى عن أداء التزامات دور معين وليس مجرد الطلاق ، قد يكون مرتفعا بين أولئك الذين يعارضون الطلاق بشدة مثلما هو الحال بين باقى السكان .

ثانيا : بالنسبة لأولئك الذين ينتمون لكنيسة معينة نجد أنهم أقل التزاما من الناحية الأيديولوجية بمعارضة الطلاق ، كما أنهم قد يكونون منحرفين فى صور معينة ومن ثم فإن معدل الطلاق يرتفع بينهم .

ثالثا : يمثل أى شكل من أشكال الزواج الدينى المختلط مؤشرا لاختلاف المكانة الاجتماعية لطرفى الزواج ومن ثم فإنه يؤدى إلى معدل طلاق مرتفع نسبيا . هذا ، ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين يرغبون فى التخلى عن انتمائهم الكنسى بغرض الزواج من امرأة تنتمى إلى كنيسة أخرى يكونون عادة من ضعاف الإيمان بدياناتهم مما يعنى بالتالى التقليل من فرص النزاع بين الطرفين حول المسائل الدينية . وأيا كان الأمر ، فإن التباين فى السلوك بين المتدينين المتمسكين بكنيسة معينة وغيرهم من غير المتدينين ، يفوق التباين السلوكى الموجود بين الأفراد ينتمون إلى كنائس مختلفة .

وفى نهاية الأمر ، فإنه يحتمل وجود صراع أكثر حدة فى حالة زواج رجل كاثوليكى من امرأة بروتستانتية ، فالأب الكاثوليكى يصر على أن يربى أولاده على الديانة الكاثوليكية ومبادئها على حين أن الأب البروتستانتى لا يتمسك بهذا . وبالإضافة لهذا فإنه عندما تكون الزوجة كاثوليكية وزوجها بروتستانتيا فإنها تبدو أكثر تسامحا مع زوجها فى حالات النزاع التى تثار بينهما عند اللجوء إلى الطلاق كحل للمشاكل بينهما ، بعكس ما يحدث بالنسبة للزوجة التى تدين بالبروتستانتية .

وهناك مجموعة أخرى من العلاقات التى يجب التعرض لها إضافة إلى ما سبق وذكرناه عن الارتباط بين الطلاق والخلفية الاجتماعية ، ومن ذلك أن الطلاق يحدث بنسبة مرتفعة بين صغار السن من المتزوجين (١٥ – ١٩ سنة) . كما أنه يوجد قدر من الرفض لهذا الزواج من جانب الأقارب والأصدقاء ، كما يختلف الزوجان فيما بينهما بالنسبة لالتزامات الدور التى يجب على كل

منهما الاضطلاع بها . وعلى الرغم من أن أهمية هذين العاملين لا تحتاج لبرهان بوجه عام فإن الأمر قد يحتاج إلى تعليق قصير على رفض الزواج الذى قد يبديه الأقارب والأصدقاء . لأنه قد يعتبر دليلا على مجموعتين من العوامل ، أولها هو التنبؤ البسيط الذى يفكر فيه الأقارب والأصدقاء تجاه احتمالات نجاح الزواج فى المستقبل . ثم أولا وقبل كل شىء هم يعرفون أحد العروسين أو كليهما معرفة جيدة . وعلاوة على كل ذلك فإن مساندتهما قد تمثل عنصرا مباشرا فى جمع شمل العروسين .

ومن الصعوبة محاولة تحليل الأسباب التى تدفع الناس لاتخاذ قرار الطلاق ، وهى تتساوى فى صعوبتها مع محاولة تحليل أى قرار خطير يحدث على امتداد فترة زمنية طويلة . وقد سبق أن لاحظنا كيف يتكون هذا القرار من عدد من العوامل مثل قيم واستعدادات العروسين ، والقيمة النسبية للاشباع الذى يحصلان عليه فى مقابل البدائل الواقعية التى يواجهانها وكذلك الضغوط الاجتماعية التى يمارسها الأقارب والأصدقاء علاوة على مجموعة أخرى من العوامل المتراكمة والتى تدفع الاثنين للانفصال . وعادة ما يبدى المطلقون رغباتهم فى تسجيل شكاواهم من الطرف الآخر ، وان كان ما نجده فى قائمة الشكاوى لا يعدو عدة مجالات من تلك التى تمس الحياة الزوجية : فهم غير قانعين تقريبا بأى أمر من الأمور التى تجمع بينهما .

وهذه الشكاوى يجب فصلها عن العوامل التى تدفع للطلاق . وهى تختلف من ولاية إلى ولاية ومن أمة إلى أمة وان كانت معرفتنا بها لم تدلنا فحسب على طبيعة النسق القانونى الذى يسمح بوجود حالات الطلاق . إذ نجد بشكل عام أن الناس فى دعاواهم لطلب الطلاق يوجهون أى اتهامات قانونية تمكنهم من الحصول عليه بسهولة مع الإقلال قدر الإمكان من أية فضائح أو آثار سيئة يمكن أن تنعكس عليهم . فقد لوحظ أن ٦٠ ٪ من حالات الطلاق فى الولايات المتحدة تمت نتيجة الشكاة من القسوة فى المعاملة وهى تعنى أى نوع من أنواع السلوك يرى القاضى أنه يوجب وضع حد للعلاقة الزواجية .

والحقيقة أن أيا من القائمة التى يضعها الزوجان للشكاوى أو تلك التى تضم دوافع الطلاق لا تمدنا بأى بيانات كافية تمكننا من فهم عمليه الطلاق ذاتها . وربما لن نستطيع فهمها على النحو الأكمل دون وجود دراسات تتبعية لعينات واسعة من الأزواج تتناول بالتحليل التاريخى كافة مراحل حياتهم من زواج وطلاق أو وفاة .

٤ – الزواج وعلاقته بالتوافق الجنسى :

أجمع المحللون المهتمون بقضايا الطلاق حديثا أن هناك تغيرا قد طرأ على أهمية العلاقات الجنسية فى الزواج خلال الجيل الماضى .. والملاحظ أن كثيرا من المطلقين ذكروا المشكلات الجنسية كعوامل مسببة للطلاق . أما التفسير الذى ساقه محللو الزواج فكان مؤداه أن المشكلات الجنسية ليست أسبابا أساسية للطلاق وإنما هى بالعكس من ذلك نتائج مترتبة على الصراعات والتوترات الزواجية ، ويستتبع ذلك أن العلاقات الجنسية غير المتوافقة فى الزواج تعتبر سببا غير أساسى (نسبيا) من الأسباب العديدة المؤدية للطلاق .

وفيما يتعلق بالأدوار الجنسية للزوجين نجد أن هناك تباينا واضحا هنا إذ أن الرجل يبدو أكثر ميلا للشكوى من المشكلات المرتبطة بالعلاقات مع زوجته ويعود هذا أساسا للدور الذى يلعبه هذا النوع من الإشباع فى تقييم الرجل للزواج ككل بالمقارنة مع المرأة التى تعتبر أن توافقها العاطفى يعد واحدا فقط من باقى المشكلات التى يمكن أن تترتب على الزواج .

٥ – الطلاق والأدوار الجنسية :

توحى البيانات المتوفرة لدينا نتيجة الدراسات المسحية العديدة بأن المرأة أكثر شكاة وتبرما من الرجل من المشاكل الزواجية . ويبدو أن السبب يكمن فى الأهمية العظمى التى تعلقها المرأة على الزواج بالإضافة إلى الاعتماد الكلى على النجاح فى الزواج والرضا به باعتباره أساسا للحياة نفسها بالنسبة للمرأة ، ومن هنا فإن حوالى ٧٥ ٪ من حالات الطلاق فى الولايات المتحدة تعزى للمرأة .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك دراسة طورت نظرية مؤداها أن الرجال هم الذين يرغبون فى البداية فى إنهاء العلاقة الزواجية أكثر مما تفعل المرأة . ونظرا لأن القدر الأعظم من اهتمام الرجل وطاقته ووقته يكون مركزا خارج المنزل فإنه قد يكون طرفا فى نوع من السلوك قد لا يعتبر مشروعا أو لا غبار عليه لو كانت زوجته تقوم بمثله . ومن هنا فإنه يبدو أقل ارتباطا بالبيت وبمكنته أن يلهو ويستمتع ما شاء له الاستمتاع بعيدا عن بيته .

وان كان هذا السلوك يصيب الزوجة بالضيق والتبرم وبنوع خاص فى ظل القوانين الحديثة . ومع ذلك فإنه نظرا للأهمية التى يعلقها الرجل على عمله خارج البيت فإن زوجته لا تملك الكثير من أوراق المساومة لتجعله أكثر تواؤما واستجابة لرغباتها ، وفى البداية تحاول المرأة ألا تبادر بطلب

الطلاق كما أن الرجل يشعر بالذنب إذا حاول هو المطالبة بذلك ، وتكون محصلة ذلك أن الرجل يقوم بتنمية سلوك يؤدى إلى اثارة المرأة والجهر بنقد سلوكه وادانته وتحقيره وكلها أساليب ملتوية لتصعيد التوتر بينهما . بمعنى أنه يحاول من خلال إظهار نفسه كشخص غير مرغوب فيه ، أن يبث فى زوجته الرغبة فى إنهاء العلاقة الزوجية . ويحتمل أن النقد الذى يوجه إليه خلال تلك العملية أن يخفف بعضا من الشعور بالذنب الذى يحسه من لم يتعرض لمثل هذا النقد .

٦ – التكيف لحالات الموت والطلاق :

ربما يتعرض كل فرد منا لنوع من الموت عندما يموت الحب وتولد الكراهية فالطلاق أحد صور الموت الذى تتعرض له العلاقة الزواجية ، وفى مثل هذه الحالات يصعب العثور على طرف برىء تماما أو مذنب كلية يقف وراء الوصول لهذه النتيجة وبسبب هذا العنصر المدمر الكائن فى الطلاق قام كثير من المحللين الاجتماعيين بالإشارة إلى أوجه التشابه بين التكيف لحالتى الموت والطلاق . ويمثل هذا ضربا من ضروب التدليل على أن الموت ذا مغزى اجتماعى أساسى وليس مجرد عملية بيولوجية ينتهى بمقتضاها إنسان وتجعل المواصفات الفريدة لكلتا الحالتين من خبرة الموت تجربة مؤلمة على نحو متميز : فالواقع أنه لا يوجد شخص يستطيع أن يحل محل الشخص المتوفى .

بيد أنه على الرغم من أن كلا من الموت والطلاق يمثلان حالات فريدة ، فإن الأفراد الذين يعانون منهما أو من أيهما يشتركون فى المعاناة من كثير من الخبرات ، فكلهم يبدأ بأوجه تشابه معينة فى موقف الحياة لكل من المتوفى والمطلق . وهذه يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ – توقف الاشباع الجنسى .

٢ – فقدان الاحساس بالأمن والصداقة والحب .

٣ – عدم وجود مثل أعلى للدور الكبير الذى كان سيمثل نموذجا للطفل يستطيع أن يترسمه .

٤ – زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الموجود وبالذات بالنسبة لرعاية الأطفال .

٥ – زيادة المشكلات المادية وبالذات إذا كان الزوج هو الذى رحل أو وافته المنية .

٦ – إعادة توزيع المهام والمسئوليات المترلية .

وعلى كل حال فإنه فى مقابل كل صور التماثل تلك يوجد تباين أمامى بين مشكلة التكيف فى الحالتين . حيث تندمج عادات وشعائر الموت ضمن نسيج تنظيمى فى كل المجتمعات ، وتتحدد الترامات الدور وحقوقه على نحو وثيق نوعا ما ، كما يقدم الأقارب والأصدقاء كل عون ممكن فى سبيل تأكيد ذلك .

وأيا كان الأمر فإن بعض المجتمعات لا تضع أنماط التكيف بعد مرحلة الطلاق ضمن تشكل نظامى دقيق والأقطار الغربية أبرز مثال على ذلك .

ولنبدأ أولا بدراسة واقع الطلاق فى أغلب البلاد العربية ، حيث كان الطلاق يمثل جزءا هاما من التقاليد الأسرية لأجيال عديدة .

ويشيع فى المجتمعات العربية تأخير قسط من المهر (يتراوح بين ثلث ونصف القيمة الاجمالية للمهر) بحيث لا يتم دفعه مباشرة أثناء الزواج ، وان كان يجب دفعه فى حالة وقوع الطلاق بين الزوجين حيث يمثل مؤخر الصداق هذا مانعا يحول بين الرجل ونزواته التى قد تبلغ به إلى حد تقويض حياته الزوجية . وعادة ما تكون تكاليف الزواج بين الأقرباء باهظة ، كما أن الزوجة الأولى للرجل عادة ما تنتمى إلى أحد الأسر الثرية ، وبالإضافة لذلك كله فإن الرجل يمكن أن يفكر فى الزواج بأخرى إذا لم يسعد بزواجه الأول وفى نفس الوقت يخشى أن يلجأ للطلاق مخافة أن يدفع مؤخر الصداق .

ويسود شعور قوى بين كافة المستويات والطبقات مؤداه أن الرجل لا يجب أن يطلق زوجته طالما استطاعت أن تنجب أبناء يحملون اسمه . ومن هنا فإن احتمالات وقوع الطلاق تزداد بين الشرائح الدنيا التى لا يكلفها الزواج فى العادة كثيرا من النفقات ، وكذلك يزداد الطلاق فى حالات وجود عدد قليل من الأطفال .

وتعتبر المرأة وريثة لجزء من ثروة أسرتها بواقع نصف ما يحصل عليه الذكر ، وهى لا تحمل معها هذا النصيب عندما تذهب إلى بيت شئونها ، كما أنها تستطيع أن تعتمد على مؤازرتهم إذا حدث وعادت إلى بيت زوجها وان كانت تمتلك حقا معنويا على أهلها بحيث يجب عليهم أن يرعوا وعادت إلى بيت أبيها فى حالة وقوع الطلاق .

ولو كان أطفالها صغارا فإنها تأخذها معهم لحين بلوغ سن معينة ، ولكن مع عدم وجود أى ظلال شك حول الدور الذى يجب أن يلعبه الأب فى العناية بهم . وعلاوة على هذا فإن أسرة الفتاة يمكنها أن تحصل على مهر ثان من خلال زيجة ثانية حيث تؤدى التحولات الزواجية إلى ضمان وجود زوج للمطلقة فى أى حال من الأحوال .

ونلاحظ فى النهاية أن الزواج لا يتأسس على الحب ، ومن ثم فإن الطلاق لا يسبب صدمة عاطفية قوية لأى من الزوجين . ومن ثم فإن كل هذه الترتيبات تعنى أن كل المشكلات التى يمكن أن تترتب على الطلاق قد تم التعامل معها بشكل محدد .

وعلى نحو مماثل فإن مكانة الطفل كانت تتحدد على نحو دقيق بعد الطلاق فى معظم المجتمعات

البدائية ، فهو مع عشيرة الأم إذا كان نمط القرابة يعتمد على الخط الأمومى وهو مع أهل لأبيه عندما يكون خط القرابة أبويا . وفى النمط الأمومى يترك الزوج منزل الزوجية ويعود إلى بيت أمه وهو يتوقع الترحيب به هناك . ويفرض الطلاق إعادة المهر ، إلا أن المهر عادة ما يكون منخفضا فى حالة ارتفاع معدلات الطلاق فى المجتمعات ومن ثم فإنه عادة لا يترتب على هذا الموقف مشكلات خطيرة من الناحية المادية . ونلاحظ هنا ثانية أن الالتزامات والأوضاع الخاصة بجميع الأفراد المعنيين بالطلاق تكون محددة على نحو دقيق ومعروفة سلفا ، ولذا فإن المشكلات المترتبة على الطلاق تصل إلى أدنى حد لها نتيجة كل هذه الترتيبات المسبقة .

وعلى العكس من ذلك ما يحدث فى المجتمعات الغربية حيث توجد مجموعة ضئيلة للغاية من الترتيبات الهيكلية التى تعالج المشكلات المترتبة على الطلاق . فالمطلقة لم تعد متزوجة وهى كذلك لا تعد عزباء . ولا يوجد أدنى التزام لدى أصدقاء أو أقارب المطلق (أو المطلقة) بترتيب زيجة جديدة له أولها ، ولا تتضح التزامات أى من الزوجين حيال الآخر بعد أن ينفصلا بالطلاق ، على حين توجد بعض القواعد القانونية التى تحدد التزامات الزوج تجاه أبنائه من مطلقته . وهو نادرا ما يكلف بالوصاية عليهم . ومع الوقت قد لا يرى هؤلاء الأبناء إلا نادرا بحيث يأخذ فى فقدان الرغبة فى الانصياع لأى شىء بما فى ذلك الإجراءات القانونية نفسها .

هذا ، ومن الناحية الثانية فإن كلا من الأقارب والأصدقاء يشعرون بالتزام معنوى واضح ازاء الأرمل والأرملة ، ويبذلون كل ما يستطيعون من جهد فى سبيل تعزيتهم . ويسمح المجتمع للشخص المصاب بفقد زوجة (أو الزوجة) بإعلان الحداد والتعبير عن الحزن ما أراد ذلك فى ظل ضبط اجتماعى على مستوى معين . وعلاوة على ذلك فإن الجماعة التى ينتمى إليها ذلك الشخص تطلب إليه أن يظل وثيق الصلة بها ، ويبذل المحيطون به من أقارب وأصدقاء كل ما أتوا من حجة ومنطق فى سبيل التخفيف من معاناته بحيث يأخذ فى الشعور بالسلوى والصبر .

كما يشعر الأقربون بالتزام خلقى بمد يد العون إذا ما طلب إليهم ذلك ، وهم فى هذا لا يواجهون بالانقسامات التى تترتب على حالات الطلاق ، فالزوج المتوفى (أو الزوجة) رجل طيب . وحتى لو كانت هناك علاقات عداء بين الأهل واصهارهم تسقط كل هذه العداوات مع حدوث الوفاة . فالمصيبة تنسى الكل العداوات القديمة . ويشعر معظم الأزواج الذين يعيشون بعد وفاة شريك حياتهم بالذنب ، إلا أن الطقوس والشعائر التى تقام بعد الوفاة تمنح الشخص لباق على قيد الحياة قدرا كبيرا من العزاء والمؤازرة . وفى مقابل ذلك فإن الذنب الذى يشعر به الزوجان

بعد وقوع الطلاق لا يخفف منه كل الضمانات التنظيمية التى تتخذ أثر حدوثه . كما لا يوجد شخص يحاول أن يجمع الشمل ثانية .

ويفترض فى الشخص أن يقوم بالتعاطف مع أسرة المتوفى – على حين أنه لا يتضح فى حالة الطلاق ماذا يجب على الشخص أن يفعله ، هل يجب عليه أن يبدى التعاطف ثم يبدأ فى مساعدة المطلق (أو المطلقة) فى البحث عن شريك جديد للحياة .

وفى كل المجتمعات تقريبا يحتمل أن تصبح المرأة أرملة أكثر من حدوث الترمل بين الرجال ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الرجال عنها بين النساء ، وعلاوة على ذلك فإن وفاة الزوج تتسبب فى وجود مجموعة من الطقوس والشعائر الأكثر تعقدا بسبب الآثار التى يرى المجتمع أنها تترتب على وفاته . وتعتبر وفاته خسارة لا تعوض بالنسبة للأسرة ككل .

ويلعب الحداد دورا هاما فى تكافل الأسرة فى المجتمعات غير الغربية . وعادة ما يطلب من المرأة أن تظهر حدادها لمدة طويلة أكثر مما هو مطلوب من الرجل فى حالة وفاة زوجته .

وفى الهند لا يسمح للأرملة من طائفة البراهما أن تتزوج ثانية على الاطلاق بعد وفاة زوجها ، وهى قاعدة تجد قبولا واسعا من جانب الجميع ، وربما لهذا السبب لوحظ انخفاض كبير فى معدلات الخصوبة بين أفراد البراهما بالقياس إلى معدلات الخصوبةفى باقى الطوائف الهندية .

ووجدت نفس القاعدة فى الصين وإلى درجة أقل فى اليابان . وعلى الرغم من أن الدلائل الديموغرافية توحى بأن الأرامل كن يتزوجن ثانية بالفعل فإن هذا كان يحدث بين أفراد الشرائح الدنيا بشكل أكبر مماكان يحدث بين أفراد الشرائح العليا .

أن الصورة المثلى لما يجب أن يكون عليه اخلاص الأرملة لزوجها المتوفى إنما ترتبط بالوضع الذى يحدده المجتمع للمرأة باعتبارها تعتمد فى حياتها على الرجل ، ووفائها لذكرى زوجها المتوفى ، إنما تعتبر استمرارا للإخلاص الذى كانت تكنه له فى حياته .

ونظرا لأن المعنى الاجتماعى للسن يختلف بالنسبة للرجل عنه عند المرأة ، فإنه يحدث أن الرجل المسن قد يتزوج من فتاة صغيرة السن . وبما أنه لم يوجد المجتمع الذى يفرض الحظر على زواج الأرملة فإنه يصبح من المحتمل إلى حد بعيد أن تجد الأرملة زوجا صالحا لها ، على حين أن الأرمل قد لا يجد من اليسير عليه العثور على زوجة جديدة ، وقد لوحظ فى الولايات المتحدة أن النسبة كانت ٢ : ١ بالنسبة للاناث وذلك بعد ٥ سنوات من وفاة الزوج .

هذا ومن ناحية ثانية فإن المجتمعات الغربية قد اسقطت تلك القواعد التفصيلية المتعلقة بمدة الحداد التى يجب أن يبقى عليها الزوج الباقى على قيد الحياة كما أن الأزواج والزوجات الذين

يتزوجون للمرة الثانية قد خف النقد الذى كان يوجه إليهم . وعلاوة على ذلك فإن التغيرات التى طرأت على التحديد العمرى بالنسبة للأجيال وانتشار الرأى القائل بضرورة إيداع المسنين دورا خاصة بهم ، أدى كل ذلك إلى تجنيد فكرة الزواج بالنسبة للأرامل (ذكورا كانوا أم إناثا) كشكل من أشكال التكيف للأوضاع الجديدة . وأخيرا نجد أن وجود عدد كبير من المطلقات فى المجتمع صالحات للزواج مرة ثانية قد جعل من زواج الأرامل أمرا ميسورا يعكس ماكان عليه الحال فى الجيل الماضى .

والحقيقة أنه لا يوجد معيار خلقى ينص على أن الناس يجب أن يتزوجوا للمرة الثانية فى المجتمعات الغربية ، ومع ذلك فإن هناك عددا ضخما من الضغوط الاجتماعية التى تؤدى إلى هذه العملية ، ويعيش البالغون فى المجتمع الأمريكى على شكل أزواج . ويقضون أوقاتهم بهذه الصفة ويناقشون فيما بينهم وحداتهم الأسرية المستقبلية ، ولا يستطيع الشخص الذى سبق له الزواج ويعيش الآن بلا زوجة أن يتوافق بسرعة أو بيسر مع الأوضاع الجديدة ، كما أن العناية بالأطفال دون وجود زوجة يعد أمرا مرهقا ومثيرا للضجر فى نفس الوقت . بل أن الأطفال أنفسهم قد يقترحون على الآباء سواء كانوا أرامل أم مطلقين أن يعيدوا تجربة الزواج كرة أخرى نظرا لما اعتاده هؤلاء الأطفال من العيش فى ظل أبوين وليس أب واحد أو أم واحدة ، ويمكن للأصدقاء أن يلعبوا دورا هاما فى ترشيح الزوجات الصالحات لأصدقائهم الأرامل أو المطلقين .

ويبدو من المحتمل أن معظم الذين يقيمون علاقات عاطفية يبدأون ذلك قبل أن يتكيفوا مع الأوضاع المترتبة على قطع علاقاتهم نهائيا مع زوجاتهم سواء حدث هذا من خلال الطلاق أو تدخل القدر من خلال الموت . ويعتبر النجاح الذى يحرزه هؤلاء فى إقامة علاقات كتلك مؤشرا على تكيفهم مع الأوضاع الجديدة وان كان هذا النجاح يؤدى فيما بعد إلى تكيف وتوافق أكثر اكتمالا حيث يبدأ الأرمل أو المطلق فى النظر إلى نفسه على ضوء جديد باعتباره شخصا يصلح للدخول فى تجربة جديدة وناجحة وليس باعتباره مجرد زوج المرحومة فلانة أو .... كما يجد الفرد أن أصدقاءه أو أقاربه فى إطار العمل لا يرغبون فى استمرار النمط القديم من العلاقات التى كانت تربطه بهم وهم يتوجهون دوما إلى الحاضر أو المستقبل ، كما يكتشف الإنسان أن عليه ، وعليه وحده ، يقع عبء مداواة جراح الزمن وأحداث الليالى بنفسه ، ومع الوقت يزداد بصيرة بأن الذين كانوا يشاركونه آلامه أخذوا يتناقصون عددا يوما بعد يوم .

وينتج عن ذلك أن ما ينوف على ٩٠ ٪ من أولئك الذين فقدوا الزوجة بسبب الموت

أو الطلاق يتزوجون ثانية فى نهاية الأمر وخاصة إذا كان هذا قد حدث فى مرحلة العمر من ٢٠ سنة إلى ٣٥ سنة فى الولايات المتحدة .

٧ – الأطفال وتفكك الأسرة :

والآن لنتساءل ماذا يمكن أن يحدث للأطفال عندما تتقوض دعائم الأسرة وتنهار ؟ ومن غير اليسير تقديم إجابة دقيقة على هذا السؤال فى الوقت الحاضر ، إذا نظرنا بجدية إلى أوجه التباين فى أنماط الدور فى مختلف أشكال التفكك الأسرى التى سبق ورسمناها بشكل مبسط فى صدر هذا الفصل . ومن الجلى أن الأطفال الذين ينشئون فى أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية ووجدانية جيدة . هذا فى الوقت الذى يفتقد الأطفال – الذين يربون فى ظل أسرة تفتقر إلى الحنان – والانسجام هذه السعادة وذاك الهناء حتى ولو لم يحدث طلاق بين الأبوين . وقد ركزت الدراسات التى أجريت على التفكك الأسرى بوجه عام على الفروق بين أطفال المطلقين وغيرهم – وقد أخفقت هذه الدراسات فى التحقق من أهم المسائل التى كان ينبغى عليها أن تكشف عن أبعادها ، ألا وهى مدى التزام أفراد الأسرة فى أدائهم لأدوارهم تجاه بعضهم البعض .

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه الدقة عدد الأطفال المتضمنين فى مختلف الأشكال التى يتخذها التفكك الأسرى كل عام طالما نحن لا نعلم عدد الحالات التى تحدث ضمن كل شكل من أشكال التفكك الأسرى . وقد شهد عام ١٩٥٥ وجود حوالى ٣٤٣,٠٠٠ طفل قاصر ممن كانوا ضحايا الطلاق بين الأبوين ، وحوالى ٣٥٠,٠٠٠ من الأيتام فى نفس السنة ، وحوالى نفس الوقت أى أواسط عام ١٩٥٥ اتضح أن هناك ٣,٣ ملايين طفل قاصر ممن تقل أعمارهم عن ١٨ أو ما يوازى ٥,٩ ٪ من إجمالى السكان من أبناء المطلقين وحوالى ٢,٧ مليون طفل ممن تيتموا فى ذلك العام . ومن ثم فإنه كان يوجد حوالى ستة ملايين طفل قاصر ممن يجب عليهم أن يتكيفوا مع هذين الشكلين الأساسيين من أشكال سوء التنظيم الزواجى فى تلك الفترة .

وتؤكد دراسات الطب النفسى على الصعوبات التى يواجهها الأفراد الذين نشأوا فى أسر تفتقر إلى الحنان والانسجام . وقد استطاعت بحوث أجريت مؤخرا أن تزيح الغطاء عن الآثار المدمرة عندما يحجز طفل مصاب بتخلف عقلى فى البيت وبالذات على الأخت الكبرى . وعلى نحو مماثل تنشأ آثار ضارة عندما يصاب الأب أو أحد الاخوة بمرض عصبى .

وتفترض هذه الفئات المتنوعة أن كثيرا من الأسر التى تبدو متماسكة ظاهريا تمارس أثرا ضارا

على الأطفال ، وبأن كثيرا من البيوت التى لا يوجد فيها سوى أحد الأبوين قد تنجح نسبيا فى خلق أطفال أصحاء وسعداء .

ومن هنا فإنه من غير اليسير الإجابة على السؤال المطروح ما لم تتوفر لدينا البيانات الكافية التى تساعد على ذلك . وتؤكد إحدى الدراسات على الحاجة إلى مزيد من الفئات ذات المغزى بالنسبة لما يتوفر لدينا من بيانات عما يحدث للأطفال عندما ينهار البناء الأسرى . وقد كشفت الكثير من الدراسات عن حقيقة هامة مؤداها وجود ارتباط قوى بين الجناح وبين عدم الاستقرار الأسرى . وقد نجم جزء من هذا الارتباط عن حقيقة أن كلا من الطلاق ومعدلات الوفيات ترتفع فى الأحياء المتخلفة فى الحضر ، وفيها أيضا ترتفع معدلات الجناح . ومن هنا فإن هذا الارتباط يوصم فى جزء منه بأنه ضعيف منطقيا .

أما العنصر الآخر فى هذا الارتباط فإنه يتمثل فى الاخفاق فى تنشئة الأطفال على نحو ملائم ، فغياب الأب عن الأسرة سواء كان بالطلاق أو الوفاة يؤدى إلى فقدان النموذج الذى يمكن أن يحتذيه الطفل .

وعلى كل حال ، فإنه إذا افترضنا ثبات الوضع الطبقى للأبوين فإن معدلات الجناح ترتفع بين أبناء المطلقين أكثر من غيرهم ، وكذلك ترتفع هذه المعدلات بين الأطفال الذين انهار بناؤهم الأسرى نتيجة الانفصال أو الطلاق مما يحدث بالنسبة للأطفال اليتامى . وهو اختلاف يمكن التنبؤ به بسبب الدعم والمساندة الاجتماعية وكذلك الاحتمالات المتضائلة فى أن الأطفال الذين يفقدون الأب بسبب الموت يمكن أن يتعاركوا أو يمروا بمرحلة من النزاع أو مشكلات مثل تحديد الهوية أو الولاء .

وعلى كل حال ، فإن الآباء الذين يعلمون هذه الحقائق لا يستطيعون أن يقرروا بنجاح أن يعيشوا بانسجام بعضهم مع البعض الآخر ، أن كل فرد يتوق إلى إرساء أسس بيت سعيد لو استطاع إلى ذلك سبيلا . والخيار الفعلى أمامهم هو أحد أمرين : فاما الحياة فى ظل أسرة غير منسجمة أو الانفصال . والآن ما هى الآثار المترتبة على هذين الاختيارين بالنسبة للأطفال ؟ .

وكما سبق وذكرنا فإن البيانات المتاحة لنا غير واضحة حتى الآن ، ومع ذلك فإن هناك قدرا لا بأس به من البيانات يمكن أن نستشف منه أن الانفصال يعنى دائما أن الآباء يفضلون التفاعل حتى ولو كان ذلك فى ظل تعاسة عائلية ومع ذلك يتفادون الكلام ، قد يؤدى ذلك إلى شدة معدلات جناح الأحداث أكثر مما يفعل الطلاق ذاته .

وقد قام كل من « شلدون واليانور جلوبك » بربط جناح الأحداث بعدد من أنماط عدم

الاستقرار الأسرى ، فوقوع الجناح أكثر احتمالا بين الأطفال الذين انحدروا من أسر تعرضت للطلاق ، كما أن الأطفال الذين ينشئون فى أسر مات عائلها تزداد معدلات جناحهم بنسبة ٥٠ ٪ لغيرهم الذين ينشئون فى أسر مستقرة ، ومع ذلك فإن الأطفال الذين ينحدرون من أسر تعرضت لأنفصال الأبوين دون حدوث الطلاق يمثلون نسبة عالية من الجناح حيث تبلغ النسبة ٢ : ١ بالقياس إلى الأسر المستقرة (مع استبعاد الوضع الطبق) .

ويبدو أن الفشل الذى يصيب أداء أحد الأبوين للدور المنوط به فى البيت (فى الأسرة) يمثل عاملا مدمرا على الأطفال أكثر مما يمثله انسحاب أحد الأبوين من العلاقة الزواجية ، وفى دراسة أخرى اتضح أن المراهقين الذين يعانون من مشكلة سوء التكيف الشخصى ينحدرون أساسا من أسر تتعرض لصراعات زواجية ومشاكل لا تنقطع بالقياس إلى نظرائهم الذين ينحدرون من أسر تعرضت للتقويض نتيجة الطلاق أو موت العائل .

obeikandl.com